

الهجرة غير الشرعية والجريمة بالجزائر:

دراسة تحليلية.

د. فتيحة كركوش

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية - جامعة البليدة 2-

باحثة بمخبر: تربية - تكوين - عمل بجامعة الجزائر 2

ملخص الدراسة:

شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم موجة جديدة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة على وجه التحديد؛ فهي ليست وليدة العدم بل أملتتها ظروف وتغيرات في مرحلة جد استثنائية مرت بها الجزائر جعلت الكثير من فئات المجتمع يجازفون ويغامرون ويقفزون نحو المجهول، وغالبا ما عرفت هذه الممارسة بين أوساط هؤلاء الشباب بمصطلح "الحرقه".

ورغم أن الهجرة غير الشرعية في حد ذاتها تعد سلوكا إجراميا (تجريم الظاهرة)، إلا أنها ترتبط أيضا بمخلفات أخرى لا تقل خطورة منها؛ فالحرق لا يجد اللجنة المفقودة ولا الأرض المفروشة وإنما يواجه واقعا يكون أشد مرارة وأكثر إيلاما: فهو عرضة باستمرار لمطاردات الشرطة ومخاوف القبض عليه، وقد ينظم - تحت تأثير الظروف القاهرة - إلى عصابات وجماعات تمارس الجريمة (السرقه والمخدرات وغيرها من السلوكات الإجرامية).

نسعى، إذن، من خلال هذه الورقة البحثية إلى تقديم تحليل ظاهرة الحرقه في الجزائر وإبراز علاقتها بالسلوك الإجرامي وتأثيراتها المهددة لسلامة الأفراد والجماعات.

الكلمات المفتاحية: الحرقه، الأسباب، الجريمة.

1. مقدمة:

من الواضح أن الهجرة غير الشرعية (أو الهجرة السرية) هي خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض الحائط لكل القوانين والتشريعات المعمول بها أن الهجرة السرية هي مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، نذكر منها:

- مرور عبر الطرق البرية ونقاط غير محروسة،
- اللجوء إلى بعض البحارة لمساعدتهم في عمليات الركوب إلى الباطنة والتخفي بها،
- أما العبور عبر الحدود الجوية هي قليلة جداً نظراً للمراقبة والحراسة الشديدة

غير أن هذا المصطلح القانوني يسحب عادةً بشكل خاطئ على الأشخاص أنفسهم ويتم النظر إليهم باعتبارهم مجرمين. وهكذا تتضاعف مأساة المهاجر غير الشرعي، فمن ناحية هو مجبر على مصارعة الظروف المزرية التي يعيش فيها، ومن ناحية أخرى ينظر إليه كمجرم خارج عن القانون. وهذا ما سنحاول إيضاحه في هذه المداخلة.

2. تحديد مفاهيم الدراسة:

بغرض التوضيح والتحليل لابد أن نشير إلى المفاهيم الخاصة بهذه الدراسة وهي:

1.2. تعريف الجريمة: تعرّف سامية الساعاتي (1983، 20) الجريمة بأنها "فعل يُجرمه القانون ويعاقب عليه مرتكبه حسب نصوص قانونية وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكاً صارخاً يتجاوز حدود التسامح الممكنة".

والخاصية المشتركة للجرائم أنها ممنوعة بحكم وبقوة القانون الجنائي، وينتج عن ذلك أن القانون الجنائي هو السبب الرسمي في تحديد الجرائم، فإذا لم يكن هناك قانون جنائي فلن تكون هناك جرائم ومفاد ذلك أن الجريمة حسب عبد

الرحمن عيسوي (2002) تعد مصطلحا قانونيا. وبالتالي، يمكن اعتبار الجريمة مفهوما تصطنعه البيئة والمجتمع على أساس اجتماعي وقانوني.

في حين، يركّز أحمد زكي وعثمان فراج (1967، ص 7) في تعريفه للجرم على الناحية السيكلوجية "أنه يتضمن سوء التوافق، حيث يعتبره علماء النفس سلوكا مضادا للمجتمع، يقوم على أساس عدم توافق أو صراع في شخصية الفرد بينه وبين نفسه أو بيئته وبين المجتمع بشرط أن يكون هذا الصراع والسلوك المضاد سمة واتجاها نفسيا واجتماعيا، تقوم عليه شخصية الفرد وتستند إليه في التفاعل مع أغلب مواقف حياته وأحداثها".

2.2. تعريف الهجرة غير الشرعية: يحدد نبيل صالح سفيان (1996، ص122) مفهوم الهجرة باعتبارها "انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد، أو خارج حدود البلد الأصلي".

ومن جهته، عرّف مارتين وودغرن (1999، ص13) الهجرة الدولية بمفهومها الواسع على أساس أنها "عبارة عن تحركات الناس من بلد إلى آخر للإقامة هناك، وهي ظاهرة حديثة نسبيا. لذلك، أنشأت الدول الحدود وعملت جوازات السفر والتأثيرات لتنظيم تدفق الناس عبر الحدود الوطنية". من الواضح أن الهجرة غير الشرعية (أو الهجرة السرية) هي خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض الحائط لكل القوانين والتشريعات المعمول بها. لذلك، يطلق عليها تسمية الهجرة الاضطرابية حيث يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى وذلك بحكم العديد من المتغيرات.

وفي هذا السياق، أجمعت التعاريف على أن الهجرة السرية هي مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية.

ومن المهم أن نوضح بأن مصطلح "الحرق" و"الهجرة" و"الهدة" يعتبر أكثر استعمالا لدى الشباب الجزائري؛ بل أنه من "اجتهاداتهم" التي أبدعوا فيها، وهم يقصدون من وراء هذه التسميات الهروب والمرور بأي وسيلة غير شرعية من الجزائر الى الضفاف الأخرى وتحديدًا الى أوروبا القارة الحلم.

وتسمى الهجرة غير الشرعية أيضا بالسفر "غير المرخص به" إلى بلد آخر أو هو التواجد غير الشرعي في بلاد الغير بدون وثائق رسمية أو تأشيرة تسمح له بالبقاء في ذلك البلد سواء لفترة قصيرة أو طويلة. وسميت كذلك بـ"رحلة الموت" وذلك لكونها رحلة نحو المجهول ومغامرة يجهل فاعلها عواقبها ونتائجها، حيث أن الشخص يواجه الموت في أقصى احتمالاته وقد لا يعاد به جثة هامة.

3. السياق التحليلي:

إن الجزائر كغيرها من الدول شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة على وجه التحديد؛ فهي ليست من العدم بل أملتها ظروف وتغيرات في مرحلة جد استثنائية مرت بها الجزائر جعلت الكثير من الشباب يجازفون ويغامرون ويقفزون نحو المجهول، وغالبا ما عرفت بين أوساط هؤلاء الشباب بمصطلح "الحرق". أما فكرة الهجرة السرية غير الشرعية بدأت تروج عند الشباب الجزائري وبغض النظر عن الأسباب التي تدفع الفرد إلى مغادرة وطنه والإقامة ببلد آخر في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، حيث أصبح الشاب الجزائري يجد صعوبة في الحصول على التأشيرة مما جعله يفكر في أي وسيلة للالتحاق ببعض البلدان الأوروبية والأمريكية لتحسين أحواله المعيشية وتأمين حاجته وحاجة أسرته بمستوى مقبول وخاصة أن معظمهم شباب بطل يريد استبدال المحيط الذي يمكنه من العيش بمستوى لائق ومرموق. فالهجرة غير الشرعية هي السفر الخفي عن الأنظار بحيث أن الفرد يعرف أن سفره غير مسموح به، لهذا يتجه إلى استعمال الطرق الخفية والملتوية من أجل الهجرة. وتسمى أيضا بالسفر "غير المرخص به" إلى بلد آخر أو هو التواجد غير الشرعي في بلاد الغير

بدون وثائق رسمية أو تأشيرة تسمح له بالبقاء في ذلك البلد سواء لفترة قصيرة أو طويلة. وسميت كذلك بـ"رحلة الموت" وذلك لكونها رحلة نحو المجهول ومغامرة يجهل فاعلها عواقبها ونتائجها، حيث أن الشخص يواجه الموت في أقصى احتمالاته.

فالمهاجرون غير الشرعيون ينقصهم تصريح الإقامة وبالتالي لا يجوز لهم العمل الشرعي، مما يعني أنهم يعيشون بدون أي تأمينات صحية أو اجتماعية، وبدون مصدر دخل منتظم. كما يتهددهم دوماً خطر الاحتكاك بأجهزة الشرطة لأي سبب، حيث يتم ترحيلهم فوراً إلى بلادهم في حالة القبض عليهم. ومثل هذه الظروف تضطرهم إلى الحياة في الظلام، وتؤدي إلى متاعب نفسية واجتماعية مدمرة.

لكن قبل أن نتطرق الى الآثار الإجرامية والانحرافات السلوكية التي ترتبت أو أفرزتها هذه الظاهرة يجب قبل ذلك أن نشير الى بعض الإحصائيات التي نشرت عبر الصحافة الوطنية، اذ أوضح المكلف بالإعلام على مستوى القوات البحرية الجزائرية أن عدد الحراقة الموقوفين سنة 2007 بلغ 1678، في حين أن عدد الجثث المجهولة التي تم انتشالها من عرض البحر أدرك الأربعين. كما أن الرقم المسجل مع نهاية جانفي 2008 يخص توقيف 240 آخرين، لكن الأرقام الخاصة بعدد الذين أفلحوا في الوصول سرا إلى الضفة الشمالية من الحوض المتوسط لا أحد يحصيها من الرسميين، رغم ما تُشكله من خطر على المجتمع.

كما تفيد الإحصائيات الرسمية بأن أكثر من 2400 مهاجر غير شرعي تم إنقاذهم في عرض البحر السنوات الثلاث الأخيرة. وانتشل حرس السواحل 147 جثة من البحر بين 2006 و2007 لكن ما يشد الانتباه هو أن الظاهرة تسير تصاعديا كلما تضاعفت فيه مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بفضل ارتفاع أسعار البترول، وهو ما يعني أن ظاهرة الشباب "الحراقة" ليست قضية اجتماعية معزولة بقدر ما هي سياسية بالدرجة الأولى (جريدة الخبر اليومية السبت 19 أفريل 2008).

وفي سياق آخر، تشير معطيات أخرى إلى أنه تم توقيف 235 مهاجر غير شرعي منذ بداية 2008 إلى غاية شهر أوت من نفس السنة وذلك بسواحل عنابة وهم يحاولون بلوغ الضفة الشمالية من المتوسط والسواحل الإيطالية.

وجاء في جريدة الشروق اليومية (07 سبتمبر 2008) أن وزارة الداخلية كانت خصصت 18 مليار دينار لمكافحة الهجرة السرية، فقد ضاعفت الجزائر من الميزانية المخصصة لمواجهة هذا الملف، حيث ارتفعت بخمسة أضعاف للعام 2008 لتصل إلى 18 مليار دينار، ويصرف مبلغ مالي معتبر لنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم. مع العلم أن عدد المهاجرين السريين الذين تم توقيفهم عام 2007 بلغ أكثر من 12 ألف مهاجر سري في مقدمتهم المهاجرين المالين بأكثر من 7000 مهاجر ثم النيجيريين بحوالي 3 آلاف مهاجر، وتم توقيف أكثر من 3 آلاف حراق خلال السداسي الأول من سنة 2008.

إن ظاهرة الحرقة تولد إفرازات مختلفة تمس جوانب متعددة بالنسبة للمعنيين بالأمر ولأهاليهم وأوطانهم، وهو الأمر الذي نسعى إلى معالجته في هذا السياق: فهناك مهاجرون فنجحوا في هجرتهم، ومهاجرون فشلوا في مسعاهم، وأخيرا مهاجرون مفقودون. ومن المفقودين من توفي وعثر عليهم ودفنوا في بلدان أجنبية تحت علامة مجهول، وآخرون ماتوا وعثروا عليهم وهم في حفظ الجثث في بلد أجنبي، ومفقودين لا أثر لهم وأخيرا مفقودين قد يكونون مسجونين في سجون دول أجنبية، وبصفة عامة يمكن إدراج هذه الآثار والتبعات التي تشكل في نهايتها أسلوبا إجراميا تتعدد فيه الطرق والمسالك للظفر بوسيلة يهاجر بها الحراق الذي قد يكون تارة ضحية وتارة أخرى مارسا للجريمة، ويمكن ذكر ذلك فيما يلي:

• **عرضة للاحتيال:** كثيرا ما يتعرض الشباب الحالم بالهجرة إلى النصب والاحتيال من طرف الأشخاص الذي يقدمون إليهم وعودا بتمكينهم الهجرة إلى الضفة الأخرى، إلا أنه في بعض الأحيان يجدون أنفسهم ضحايا لسماسرة نصابين محتالين؛ وهو الأمر الذي طالعنا به جريدة الخبر (28 جويلية 2008) حيث كان هؤلاء الراغبين في الهجرة ضحايا بمحتال بعد أن دفعوا له 56 مليون سنتيم؛ إلا أنهم كطريقة انتقامية منهم قاموا باختطافه واحتجازه رهينة لديهم.

• **انطلاقة فاشلة:** أفادت مصادر أمنية مسؤولة من قيادة حرس السواحل إحباط ما معدله 3 رحلات للهجرة غير الشرعية في الأسبوع الواحد. وفي مقام آخر قال نائب مدير شرطة الحدود بالمديرية العامة للأمن الوطني (نقلا عن جريدة الخبر بتاريخ 10 ديسمبر 2008) أن كل احتمالات واردة فيما يتعلق باحتمال تسلل عناصر إجرامية خطيرة مثل عناصر من تنظيم القاعدة الدولي التي يحتمل تسللها إلى الجزائر ضمن جماعات المهاجرين السريين القادمين من دول باكستان والهند وبنغلادش.

• **الإنقاذ:** تم إنقاذ 17 حرقا من بينهم ثمانية أفارقة من طرف عناصر المحطة البحرية الرئيسية لحرس السواحل بعنابة كادوا يهلكون جوعا وعطشا في عرض البحر عقب تعطل القارب الذي كانوا على متنه (الخبر 01 سبتمبر 2008). وفي سياق آخر، تمكنت وحدة حراس السواحل التابعة للواجهة البحرية الغربية من إنقاذ تسعة حرقا كانوا تائهين في عرض البحر بعد أن تعطل بهم قارب الصيد الذي كانوا على متنه بغية التنقل إلى السواحل الاسبانية (الخبر 19 أكتوبر 2008).

• **الخوف وعدم الأمن:** في حالة وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى الضفة الأخرى سالمين، فإن وجودهم في وضعية غير قانونية ينقصهم تصريح الإقامة وبالتالي لا يجوز لهم العمل الشرعي؛ مما يعني أنهم يعيشون بدون أية تأمينات صحية أو اجتماعية وبدون مصدر دخل منظم. ويتهددهم باستمرار خطر الاحتكاك بأجهزة الشرطة لأي سبب بحيث يتم ترحيلهم فورا إلى بلادهم. وهو الحال الذي عبّر عنه الأمين العام لمندوبية حكومة الباليار الاسبانية رامون موراى اغيري "في حديثه للخبر (24 أبريل 2008) "إذا وصل الحرقا أحياء ونجحوا من الدرك يعيشون في الخوف".

ومثل هذه الظروف تجبرهم على الحياة في الظلام مولدة لديهم متعب نفسية واجتماعية يصعب في الغالب تحملها.

ومن جهة أخرى، يتعرضون من طرف سكان البلد الذي هجروا إليه لمختلف أنواع الحكام القاسية، لأنه ينظر إليهم باعتبارهم مجرمين وبذلك تتضاعف مأساة المهاجرين غير الشرعيين لأنه مجبر على مصارعة الظروف المزرية التي يعيش فيها

من جهة، ومن جهة أخرى ينظر إليه كمجرم خارج القانون (www. Google.com émigration clandestine en Algérie).

• **مشكلات تكيفية وصحية:** التكيف مع الوسط الأجنبي عن التقاليد التي ألفها المهاجر في وطنه الأم.

وجاء عن جريدة الشروق (26 أكتوبر 2008) عن وجود أطباء جزائريين بمعسكرات الحرقاة في إيطاليا واسبانيا، حيث استجابت عمادة الأطباء الإيطالية لمطلب نظيرتها الجزائرية بضرورة إرسال فرق طبية متنقلة لأماكن ومعسكرات تواجد الحرقاة الجزائريين، وذلك في كل من معسكرات سردينية ولمبيدوזה الإيطالية. كما وجد عشرات من الحرقاة ممن نجوا من الغرق وجدوا في وضعية صحية متدهورة.

وكانت جريدة الخبر (20 أكتوبر 2008) قد نقلت هذا التطور الجديد في قضية الحرقاة بعدما قررت عمادة الأطباء الإيطاليين -بناء على طلب رسمي من المجلس الوطني للأطباء الجزائريين- تشكيل لجنة مكونة من الأطباء المتخصصين في مختلف المجالات بغرض التنقل إلى مدينة سردينيا للوقوف على الوضع الصحي للمهاجرين غير الشرعيين.

• **الوفاة:** غالبا ما تنتهي تجربة الحرقاة بالنسبة للكثير من الحرقاة بالموت وبذلك ينتهي حلمهم بالعثور على جثتهم بعد تحطيم قواربهم وإحباط محاولاتهم، وفي بعض الأحيان تفقد جثتهم في البحار، كما أنهم كثيرا ما يتم دفنهم بدون التعرف على هويتهم.

وقد أشار تقرير من البحرية الجزائرية مؤخرا إلى أن عدد الذين توفوا خلال العبور والذين تم العثور على جثتهم قد شهد تزايدا مطردا خلال السنوات الأخيرة (2006 و2007 و2008)، حيث ارتفع من 29 جثة سنة 2005 إلى 73 جثة سنة 2006 إلى 83 جثة سنة 2007. وفي هذا السياق، قال العقيد الأول للاتصالات البحرية الجزائرية أن نحو ثلثي الجثث التي تم انتشالها تعذر التعرف عليها بسبب تعفنها لفترة طويلة، وأن غالبية الجثث التي تم التعرف عليها هي لمواطنين جزائريين (www. Google.com émigration clandestine en Algérie).

• **السجن:** وفي حالة وصول المهاجرين غير الشرعيين سالمين غالبا ما يتم توقيفهم من قبل شرطة سواحل البلد الذي هاجروا إليه، فإنهم يلقون في السجن إلى أن يتم ترحيلهم-بعد أن يحاكموا- إلى وطنهم الأم. ويتعرضون في حالة القبض عليهم -مع فرضية نجاحهم من عبور الحدود- إلى عقوبة السجن في الدول الغربية التي كانوا ينظرون إليهم أنها الخلاص لكل مشكلاتهم ومعاناتهم.

وكان العقيد الأول للاتصالات البحرية الجزائرية قد أوضح أن 1530 مهاجرا مرشحا ومنهم 1485 تم اعتقالهم في الجزائر عام 2007، ويضم هذا العدد 1377 حالة اعتقال خلال معاينة السفن التي تجرى في أعالي البحار، و153 فور وصول السفن للموانئ وتسجل هذه الأعداد زيادة كبيرة فاقت 335 من المهاجرين غير الشرعيين (www. Google.com émigration clandestine en Algérie).

• **ارتكاب المخالفات:** من الأفضل أن نسرد بداية ارتكاب بعض هؤلاء الحراقة إلى المخالفات انطلاقا من بلدهم، لأنه في بعض الحالات يضطرون إلى السرقات والنهب والقتل لتأمين مصاريف الرحلة.

من جهة أخرى، فقد كشفت السلطات الأمنية عن شبكة للجريمة المنظمة متخصصة في تهريب البشر في الجزائر، مع العلم أن هذه الشبكات تقوم باستغلال الراغبين في الحرقة وذلك بمطالبتهم بأموال كبيرة لتحقيق حلم الهجرة. كما أنه في غياب الإمكانيات وفرص العمل في البلدان التي فروا إليها، يلجأ بعض الحراقة إلى السرقة والانضمام ضمن جماعات الأشرار لضمان معيشتهم هناك (أنظر جريدة الشروق، من تاريخ 09 /12 /2007 إلى تاريخ 02 /02 /2008).

• **حالات مفقودين:** يظهر أن عدد المفقودين يعد بالمئات وذلك بناء على عدد طلبات الأسر الباحثة عن أبنائها لدى أجهزة الهلال الأحمر الجزائري، ويساعد هذا المركز الأهالي في تعقب أبنائهم بالشراكة مع الصليب الأحمر في أوروبا وخاصة في اسبانيا وإيطاليا. وقد صدر عن الهلال الأحمر الجزائري أن أزيد من 50 طلبا قد تم معالجته كل شهر وتم تقديمه حسب الحالات لشبكات الصليب الأحمر الدولي للمزيد من التحقيق (www. Google.com émigration clandestine en Algérie).

ومن جهته، كشف رئيس اتحاد المهاجرين الجزائريين في اسبانيا حقيقة ما تردد في المدة الأخيرة بشأن تعامل السلطات الاسبانية مع مئات الحراقة الذين يوفدون إليها بطريقة غير شرعية على مدار أشهر السنة، حيث أكد أن "عشرات منهم خصوصا أولئك الذين رمتهم أمواج البحر جثثا هامة أو تم العثور عليهم مقتولين بدون هوية في شوارع اسبانيا قد تم دفنهم في مقابر جماعية وفقا للطريقة النصرانية؛ وهو ما يعد صدمة حقيقية لعشرات العائلات الجزائرية والمغربية المسلمة التي لا تزال تجهل مصير أبنائها المفقودين".

وتزداد صعوبة مهمة العثور على الحراقة المفقودين تعتمد هؤلاء المغامرين الشباب" عدم اخذ وثائق تثبت هويتهم قبل الهجرة، وذلك حتى لا تعيدهم السلطات الاسبانية إلى بلدانهم عند القبض عليهم، كما يصعب تحديد هوية الحراقة أيضا في حالة غرقهم قبل الوصول إلى اسبانيا. وفي حالات أخرى، يعثر فيها حراس السواحل على صديريات النجدة لحراقة مفقودين.

وفي هذا السياق، دعا رئيس اللجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان "فاروق قسنطيني" من خلال جريدة الخبر (9 جوان 2008) إلى تسخير باخرة جزائرية لجلب جثث الحراقة الجزائريين المكسدة بمراكز حفظ الجثث بكل من اسبانيا وايطاليا.

• **العمالة الرخيصة:** أكد رئيس اتحاد المهاجرين الجزائريين في اسبانيا أن أول ما يفعله الحراقة حين وصولهم سالمين هو محاولة تأمين مصدر رزقهم عن طريق الاتصال بمجموعة أشخاص وشبكات تعمل بطريقة منظمة واحترافية، وتقوم بتوفير مناصب عمل في المزارع والمصانع هؤلاء الشباب، وذلك مقابل مبالغ مالية بخسة. إلا أن العديد من أرباب العمل يفضلونهم نظرا لانهم يمثلون عمالة رخيصة. وقد تطور الأمر في الأشهر الأخيرة إلى حد مضايقة عدة جهات اسبانية هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين لأنهم يقومون بمنافستهم في بلدانهم على مصادر الرزق؛ وهو ما يفسر عمليات الوشاية الواسعة ضد العرب ومنهم الجزائريين بتهمة واهية أخطرها الانتماء لتنظيم القاعدة أو جماعات إرهابية مسلحة.

يتعامل بعض المسؤولون في مركز العبور بالميريا الاسبانية مع بعض الفلاحين باسبانيا ليسلموهم الشباب الذين يتمتعون ببنية قوية مقابل مبلغ من المال، ليفرض على الحراق أشغالا شاقة مقابل مبلغ مالي زهيد دون أن يسوي وضعيته الإدارية (الخبر 31 جانفي 2008).

ومن المفيد أن ندعم هذه النقطة بشهادة مستمدة من جريدة الخبر (04 ماي 2008) تحمل أقوال حراق في اسباني: "قدمت إلى مورسيا واشتغلت في الطماطم والعنب والسلطة والزيتون... موقع تلك الأراضي الفلاحية في قمة الجبل يرفض الشباب الاسباني العمل فيها لمشقتها، وهذا ساعد تلك أصحاب الأراضي في استبعادنا... الإنسان يفقد في بلده أحسن، كنت اعمل في البناء في مغنية واليوم نجمع قوتنا من المزابل"

• **الرفض:** حسب ما جاء عن مارتن وودغرن (1999)، فإن العديد من المقيمين في الدول المستقبلية للمهاجرين بصفة عامة يرغبون في تخفيض أعداد المهاجرين، وتتمثل هذه الرغبة في أشكال عديدة: الهجوم التخريبي على بيوت الأجانب (وهو ما حدث في ألمانيا مثلا)، قيام أحزاب سياسية ملتزمة بوقف الهجرة (وهو ما حدث في فرنسا)، وزيادة المصروفات على فرق الحدود (كما هو الحال في الولايات المتحدة). وتفرض سنغافورة مثلا قيودا مشددة على أصحاب العمل والعمالة الوافدة، وتستثني الأرجنتين أبناء المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة من دخول المدارس العامة.

وجاء عن الشروق (22 سبتمبر 2008) أن رئيس الفيدرالية الروبية للجمعيات الجزائرية بالمهجر "مداح نور الدين" عن عدد كبير من الانتهاكات الخطيرة والتجاوزات غير الإنسانية التي يتعرض لها الجزائريون في اسبانيا خاصة منهم الشباب الحراق الذين تم القبض عليهم وتجريدتهم من جميع ممتلكاتهم ثم يتم رميهم في السجون دون محاكمة أم منحهم فرصة الاتصال بذويهم أو من يدافع عنهم.

• **المقاضاة:** في جريدة الخبر بتاريخ (26 نوفمبر 2007) وتحت عنوان " الحراقة الموقوفون محاصرون بشهادة السوابق العدلية" نجد أن الشباب المهاجر الذين تم توقيفهم من قبل مصالح حراس السواحل والدرك الوطني والمحكوم عليهم

بالسجن من قبل اشتكى من حرمان أبنائهم من الشغل بسبب شهادة السوابق العدلية التي تخصى هذه الأحكام. مع العلم أن تشديد العقوبات تكون أكبر في حق معاودي الحرق.

4. الخاتمة:

إن التصدي للهجرة غير الشرعية لا تكون فعالة دون رؤية شاملة وعامة وتحليل معمق لأسبابها وللاُمكانيات المخصصة لمواجهةها، إن الابتدال الذي تطرح فيه قضايا من هذا النوع سوف يؤدي لا محال الى نتائج مبتورة لذا فانه أصبح من الضروري وضع استراتيجيات مشتركة بين الدول المصدرة والمستقبلة، فبدل أن توصلد الأبواب يجب أن تعمل هاته الدول على إقامة مشاريع تضمن من خلالها تبادل المنافع عوض استنزافها، كما أن الحلول المعتمدة من الضروري أن تعالج القضية وفق الخصوصيات المحلية لأنه لا يمكن على الإطلاق استيراد حلول خارج هذا الإطار لمعالجة قضايا تستمد جذورها في الأصل من أعماق هذا الوطن.

قائمة المراجع:

1. أحمد زكي وعثمان فراج (1987): علم النفس التعليمي، ط4، مكتبة النهضة العربية.
 2. انتوني غدنز (2005): علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط1، دار السلسلة، بيروت.
 3. فيليب مارتن وجون سان وغرن (1999): الهجرة الدولية تحدي عالمي، ترجمة فوزي سهاونة منشورات الجامعة الأردنية، عمان.
 4. سامية حسن الساعاتي (1984): الجريمة والمجتمع، ط2، دار النهضة العربية، لبنان. عبد الرحمن 5. عيسوي (2002): سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، لبنان.
 6. نبيل صالح سفيان (1996): المختصر في الشخصية والإرشاد النفسي، الاشتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
 7. جريدة الخبر اليومي 2007-2009.
 8. جريدة الشروق اليومي 2007-2009.
- مواقع الانترنت:

www. Google.com émigration clandestine en Algérie